الهجرة غير الشرعية وآثارها على دول حوض البحر المتوسط (دراسة تحليلية)

سليمان العبد الله

طالب دراسات عليا، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخّص

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية عامل قلق بالنسبة لدول حوض البحر المتوسط الشمالية والجنوبية، وهذا يؤثر في كثير من الأحيان على العلاقات القائمة بينها، فالدول الأوروبية تعتبر هذه الظاهرة وسيلة لنقل الفكر الأصولي المتطرف الذي يساعد على نمو الحركات الإرهابية التي تشكل خطراً كبيراً يهدد أمنها واستقرارها، أما دول جنوب المتوسط فتعتبر أن هذه الظاهرة أداة تساهم في فقدانها لأهم ثرواتها والمتمثلة في خسارة كفاءاتها العلمية والمهنية المدربة القادرة على تحقيق نموها وازدهارها وتقدمها، وبالمقابل أيضا تلعب التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في تحسين الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم الأم.

ورد البحث للمجلة بتاريخ / /2014
قبل للنشر بتاريخ / /2014

مقدمة البحث

تعتبر منطقة حوض البحر من المناطق الهامة والإستراتيجية في العالم لما تمتلكه من خصائص جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها رغم ذلك فأنها تعاني من حدة التوتر والنزاعات التي تهدد أمنها واستقرارها وخصوصاً في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فلم يعد الصراع العربي الصهيوني يمثل بمفرده مصدر التوتر والتهديد الأساسي لأمن واستقرار المنطقة، بل قفزت إلى الصدارة وفق هذه الرؤية مصادر جديدة تهدد أمن واستقرار المنطقة وخصوصاً بعد الأحداث التي تدور حالياً في بعض الدول العربية، ومن أبرز هذه المصادر ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اعتبرها الأوروبيون أداة لنقل الكثير من الأخطار التي تهدد أمنهم واستقرارهم، كنشر الفكر الأصولي المتطرف الذي يشكل البيئة المناسبة لنمو الحركات الإرهابية، وكذلك انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الدور والمكانة التي تحوزها منطقة حوض البحر المتوسط في العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية، والسعي الحثيث للدول الأوروبية والدول العربية لتحقيق تعاون مشترك فيما بينها في كافة المجالات (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية) وتفعيل الحوار والتشاور بينها بغية تحقيق الأمن والازدهار والاستقرار والمصالح المتبادلة بين الطرفين الشمالي والجنوبي.

مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية؟ وما هي آثارها على أمن منطقة حوض البحر المتوسط؟ وما هي التدابير المتخذة للحد من تدفق هذه الهجرة؟

هدف البحث

انطلاقاً من أهمية البحث وانسجاماً مع مشكلته، فإنه يمكن تلخيص أهدافه على النحو الآتي:

- عرض واقع الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى الدول الأوربية شمال المتوسط.
- توضيح أسباب هذه الظاهرة وآثارها على دول المنطقة وسبل مكافحتها.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- إن التباين السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي حوض المتوسط(الشمالية والجنوبية) ذو تأثير هام وكبير على زيادة معدل الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
- زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية لها تأثير على أمن منطقة حوض البحر المتوسط.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بما يتناسب وأهداف هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير للطالب: راضي عمارة محمد الطيف بعنوان (ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة(ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار – أكاديمية الدراسات العليا/طرابلس – مدرسة الدراسات الدولية والإستراتيجية/قسم العلوم السياسية عام/2009م.[1]

تتناول هذه الدراسة توضيح الأسباب والدوافع الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية من دول جنوب حوض البحر المتوسط إلى دول أوروبا في الشاطئ الشمالي وآثارها على كلا الطرفين، حيث يبين الباحث أن بحث الإنسان عن ممارسة حريته السياسية والدينية من أبرز الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة وذلك رغبةً منهم للفرار من الاضطهاد الذي يمارس عليهم في أوطانهم الأم، وكذلك الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة كلها تشكل عامل دفع لدى الكثيرين لركوب طريق الهجرة بطرق مشروعة أو غير مشروعة، بالإضافة إلى التباين الاقتصادي بين ضفتي المتوسط الذي يدفع الكثير من الأفراد للهجرة بحثا عن ظروف معيشية أفضل مما هو عليه في بلدانهم الأم.

الدراسة الثانية: للباحثة راوية توفيق – ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي" جامعة الدول العربية– بعنوان(هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل الأسباب والدوافع) – عام/2007م. [2]

تبرز هذه الدراسة أهمية هذا الشكل من أشكال الهجرة وإن كان غير شرعي وقانوني، حيث تشير إلى انه بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي دفعت الكثير من الأفراد للهجرة، فأن للروابط التاريخية بين دول شمال وجنوب حوض المتوسط دور كبير في زيادة معدلات الهجرة، وتبين أيضا أهمية هذه الهجرة في تخفيف الضغوط الاقتصادية على حكومات دول شمال أفريقيا في ظل ما تعانيه من عدم القدرة على استيعاب قوة العمل أو توفير الخدمات الاجتماعية اللائقة لكافة مواطنيها.

لقد عرضت الدراسات السابقة الأسباب الكامنة وراء دفع الكثير من أبناء منطقة حوض البحر المتوسط الجنوبي نحو الدول الأوروبية، وبينت آثارها على دول هذه المنطقة وما تشكله من خطر على أمن واستقرار هذه الدول رغم الفوائد التي تحققها بعض دول حوض المتوسط من هذا الشكل الغير قانوني للهجرة.

وسوف نعرض في هذا البحث وبشكل أوسع الأسباب السياسية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية والآثار السلبية والإيجابية الناجمة عنها على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدابير المتخذة من قبل دول المنطقة حيال هذه الظاهرة.

الإطار النظري للبحث

أولاً- واقع الهجرة في منطقة حوض البحر المتوسط

لا تعد ظاهرة الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني ظاهرة حديثة العهد، بل هي ظاهرة قديمة تعود إلى عقود عديدة مضت منذ تقسيم النفوذ على القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية في مؤتمر برلين عام 1885 الذي أصبحت بموجبه دول شمال أفريقيا من نصيب كل من (انكلترا – فرنسا – إيطاليا)، حيث بدأت بعد ذلك حركة الهجرة من شمال القارة الأفريقية إلى جنوب القارة الأوروبية عبر البحر المتوسط، ولكن بشكل طفيف وبطيء، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت موجات الهجرة من دول حوض المتوسط الجنوبي تزداد باتجاه دول أوروبا لسببين أساسيين هما:

أ- حاجة دول أوروبا لليد العاملة لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع مارشال لتمويل هذه العملية وتوفير التمويل اللازم لإتمام عملية الأعمار، كما كان لمستوى الأجور وفرص العمالة دور كبير في تنامي هذه الظاهرة، وقد ساهمت هذه العمالة الوافدة بجزء كبير في تنمية الحركة الاقتصادية في هذه الدول، حيث عملت في القطاعات التي يأنف عن مزاولتها العمال المحليون وحافظت على نسق الإنتاج في المناجم والصناعات التحويلية والخدمات.[3]

ب-حالة الفقر والتخلف التي تركها المستعمر في الدول التي كان يستعمرها، ما جعل شعوب هذه الدول الفقيرة تتوق شوقاً للحصول على أقل القليل مما يحصل عليه مواطنو الدول المستعمرة .

ومع تزايد الحاجة إلى العمالة في الدول الغربية و تزايد الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب المتوسط سوءً شهدت الفترة من بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات موجات كبيرة للهجرة، فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية، حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استيعاب هذه الدول لهذه العمالة من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب المتوسط، واعتبرتها دراسات أخرى بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها إلى أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي الجديد، ولكن مع بقاء هؤلاء المهاجرين لفترات طويلة، وحصول الأكثرية منهم على إقامات وجنسيات، فقد طالب هؤلاء العمال بإحضار ذويهم إلى دول المهجر تحت بند جمع شمل العائلات الذي وافقت عليه الحكومات الأوروبية، مما أدى إلى توافد الملايين من المهاجرين المسلمين الجدد إلى أوروبا خلال عقد الثمانينات.

ونتيجة لهذا برزت في أوروبا وخصوصاً في فرنسا تيارات عنصرية تدعو إلى طرد العمالة الأجنبية بحجة أنها تهدد الأمن والرخاء فيها والعمل على استقطاب العمالة المؤهلة والمدربة والمحافظة عليها، وهذا ما تفتقر إليه دول جنوب المتوسط فأكثرية المهاجرين منها هم من العمالة العادية غير الماهرة التي يبحث أصحابها عن تحسين أوضاعهم المعيشية، والذين هم في الغالب من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (20 – 29) سنة.[4]

مما يعني إن أبواب الهجرة سدت فقط أمام الأشخاص العاديين الذين ليس لديهم مهن علمية أو شهادة عليا تؤهلهم للهجرة النظامية، وهذا ما دفعهم للتوجه نحو ركوب الطرق غير الشرعية للهجرة بحثاً عن حياة أفضل مما هو موجود في بلدانهم رغم كل المخاطر التي تواجههم.

ثانياً- أسباب الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من الوقوف على الدوافع والأسباب التي قادت المهاجرين إلى التفكير والتوجه نحو هذا الشكل من أشكال الهجرة ومن أهمها ما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية

تعاني دول جنوب المتوسط وإن كان بدرجات متفاوتة من معدلات متزايدة للنمو السكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي، وكذلك بنية الأعمار فيها تتسم بالشبابية الواضحة فالأقل من من(15) سنة ما زالوا يمثلون حوالي(40)% من تعداد السكان العام، بينما الذين تتراوح أعمارهم ما بين(15- 64) سنة يمثلون (56) % من إجمالي تعداد السكان، وهذه الفئة العمرية النشيطة تمثل القوة القادرة على العمل، مما يرتب على هذه الدول مسؤولية تأمين فرص عمل تستوعب هذه الشريحة العمرية، وهذا الأمر صعب بالنسبة لدول تعاني من ضعف في نموها الاقتصادي ومن عبء مديونية للخارج، مما يجعلها غير قادرة على زيادة فرص العمل لديها لاستيعاب هذه العمالة الجديدة التي تتحول نتيجة ذلك إلى جيش من العاطلين عن العمل يعانون من البطالة التي يصل معدلها في الكثير من الدول العربية إلى حوالي (20) % من حجم القوة العاملة فيها، خصوصاً في أوساط الشباب، مما يولد لديهم دافع الهجرة للخارج خصوصاً باتجاه دول الإتحاد الأوروبي المتوسطية بحثاً عن العمل وتحسين أوضاعهم المعيشية السيئة الناجمة عن انخفاض مستوى دخولهم التي لا تتجاوز الـ(5) آلاف دولار للفرد الواحد، في حين تصل في أوروبا إلى أكثر من(20) ألف دولار للفرد الواحد، ما يعني إن نسبة كبيرة من سكان الدول العربية تقدر بحوالي (40)% تعيش تحت خط الفقر الدولي.[6]

وبالرغم من ذلك فأنه لا توجد بالضرورة علاقة مابين (معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، والفقر) وبين الهجرة، حيث أنه ليس كل العاطلين عن العمل والذين يعانون الفقر يتجهون إلى الهجرة وليس كل العاملين يعزفون عن الهجرة، إلا أن هذه المؤشرات من أهم الأسباب التي تدفع للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأوضاع الاقتصادية لدول جنوب المتوسط تؤثر في الهجرة من خلال تبني هذه الدول سياسات تشجع على الهجرة، لكي تخفف من ضغط سوق العمل داخلها، وللاستفادة من التحويلات المالية للعمالة المهاجرة في تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية.

وكذلك بالنسبة لدول المهجر فأن اقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى نوع من العمالة تقبل العمل بأجر منخفض وفي إطار ظروف عمل غير مستقرة، وهذا في الغالب لا يقبله إلا المهاجرين الوافدين، مما يجعل الدول الأوروبية رغم تشديدها للحد من هذه الظاهرة تتساهل مع هذا الشكل من أشكال العمالة الوافدة.

2-الأسباب السياسية

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات عبر تاريخ المنطقة، وهي تنقسم بدورها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، أما العوامل الداخلية فإنها ترتبط بالشؤون الداخلية للدول وطبيعة نظمها السياسية، حيث تعاني معظم دول جنوب المتوسط من عدم الاستقرار السياسي، وذلك لانعدام الديمقراطية فيها وكبت الحريات وخصوصاً حرية الرأي والشعور الدائم بالاضطهاد والخوف من المصير،

والتوزيع غير العادل للثروة، وانتشار الرشوة والفساد الإداري والبيروقراطية في معظم قطاعات الدولة وتهميش أصحاب الكفاءات العلمية والفنية.

أما العوامل الخارجية: فترتبط بالعلاقات الخارجية للدولة وبالسياسات التي تتبعها الدول المتقدمة تجاهها، حيث تعاني معظم الدول العربية في جنوب حوض المتوسط من الضغوط الخارجية التي تمارسها عليها الدول الإمبريالية كالتهديد باستخدام القوة وفرض العقوبات الدولية عليها السياسية منها والاقتصادية، والتدخل في شؤونها الداخلية ونهب خيراتها وثرواتها،[7] كما حدث في ليبيا في عقد الثمانينات إثر حادثة لوكربي وما يحدث فيها الآن من تدخل في ظل ما يسمى بالربيع العربي، وكذلك ما يحدث في سورية من محاولة تدويل للأزمة السورية لإتاحة الفرصة للتدخل الخارجي فيها وفي المنطقة بشكل عام، ومحاولة هذه الدول تغذية النعرات الطائفية في دول جنوب المتوسط لإشعال النزاعات الأهلية بين أبنائها، وما يمارسه العدو الصهيوني في غزة من قتل ودمار وحصار للشعب العربي بدعم من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

3-العوامل المحفزة للهجرة

و تتجلى في ثلاث عوامل رئيسية وهي:

- صورة النجاح الاجتماعي

الذي يبديه المهاجر عند عودته إلى وطنه الأم، من خلال إبراز مظاهر الغنى والرفاهية، كاقتنائه سيارة فارهة وشراء هدايا وعقارات واستثمار أمواله في بلده عن طريق توظيفها في إشادة المشاريع الاستثمارية والخدمية مما يولد الغيرة لدى الشباب الذين يرون هذه المزايا ويدفعهم للتفكير بالهجرة وتحقيق أحلامهم، سواء كانت هذه الهجرة مشروعة أو غير مشروعة.

- تأثير الإعلام المرئي

إن غالبية دول العالم قد شهدت بدرجة أو بأخرى بعض تأثيرات عصر المعلوماتية أو ثورة الاتصالات، التي أصبح امتلاك مخرجاتها ميسوراً للجميع الفقراء منهم والأغنياء، والتي لها دور كبير في تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة يستطيع الأشخاص من خلالها معرفة العالم والاطلاع على الأوضاع الحياتية والمعيشية في كل أرجائه ومقارنة ذلك بواقع المجتمعات التي يعيشون فيها مما يشعرهم بالفروق الكبيرة بين مجتمعاتهم وبين المجتمعات التي أصبحت تشكل حلماً بالنسبة لهم يرغبون بالوصول إليها.

- القرب الجغرافي

و يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تدفع المهاجرين للتفكير والمغامرة في عبور مياه البحر المتوسط للوصول إلى ضفته الشمالية التي لا يفصلها عن الضفة الجنوبية سوى بضعة كيلو مترات، حيث تصل المسافة التي تفصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي عند مضيق جبل طارق إلى حوالي(14)كم، وتعد هذه المنطقة أضيق نقطة تفصل بين شمال وجنوب المتوسط.

- عوامل النداء

وتتمثل هذه العوامل في زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن في دول الاستقبال، فأسواق العمل في هذه الدول بحاجة إلى تأمين نوعية معينة من اليد العاملة المرنة وغير المكلفة في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية طلب هذه الأسواق من اليد العاملة التي تقبل العمل في أعمال صعبة وغير مكلفة

والتي غالباً ما تكون مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً، كالعمل في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات والأعمال القذرة التي يحجم السكان المحليون عن العمل فيها، مما يضطر هذه الدول للقبول باليد العاملة الوافدة إليها لدعم هذه القطاعات باليد العاملة الرخيصة، وأيضاً لسد النقص في سوق العمل الناتج عن انكماش قوة العمل نتيجة ازدياد أعداد الخارجين منها بسبب ارتفاع نسبة الأشخاص كبار السن المحالين إلى التقاعد وقلة نسبة الشباب القادرة على سد هذا النقص.[8]

كل هذه الأسباب والعوامل تؤدي في النهاية إلى دفع الكثير من الشباب وأصحاب الكفاءات العلمية والمهنية للتفكير بالهجرة إلى دول حوض المتوسط الشمالي، هرباً من واقعهم المرير الذي يعشونه في بلدانهم الأم بحثا عن واقع أفضل يحققون من خلاله كل ما يطمحون إليه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تعتبر هذه الدول في نظرهم بلاد الحريات والديمقراطية التي يحققون فيها أحلامهم.

ثالثاً- آثار الهجرة غير الشرعية

سوف نقوم بإلقاء الضوء على أهم هذه الآثار بمختلف جوانبها السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الصحية.

1- الآثار السياسية والأمنية

تعتبر الآثار السياسية والأمنية في مقدمة الآثار التي أصبحت تشكل هاجساً مقلقاً لكافة البلدان المرسلة و المستقبلة، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وبعيدة عن الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تترك أثراً سلبياً على العلاقات السياسية بين الدول، وتشكل عبئاً كبيراً عليها، لأن ذلك يشكل تهديداً كبيراً على أمنها واستقرارها بسبب التباين العرقي والثقافي والاجتماعي بين المهاجرين أنفسهم وبين المهاجرين وشعوب البلدان التي هاجروا إليها طلباً للعمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية أو طلباً للعلم، وقد تصبح هذه الظاهرة في كثير من الأحيان وسيلة سهلة يمكن تجنيدها لخدمة أهداف سياسية وأمنية تؤثر على أمن واستقرار دول المنطقة.

وقد ازداد وضع المهاجر العربي تعقيداً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، فقد تم التشديد على المهاجرين العرب والمسلمين بشكل كبير، وكذلك أيضاً بعد التفجيرات الإرهابية التي هزت كل من العاصمة الإسبانية والعاصمة البريطانية عام2005، وما يجري الآن من أحداث في سورية، والعراق، وليبيا، ومصر، وتونس، حيث أدت هذه الأحداث إلى إذكاء أجواء الشك والخوف لدى العديد من الدول الأوروبية تجاه الجاليات العربية والإسلامية وإلصاق تهمة الإرهاب فيها، فقد أدى الخلط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب إلى غلبة الاعتبارات الأمنية لدى دول الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات المهاجرين العرب نحوها، وزاد من التجاوزات في مجال حقوق الإنسان كمسألة اندماج المهاجرين العرب والمسلمين في المجتمع الأوروبي وتعرضهم للمزيد من التمييز العنصري من قبل شعوب هذه الدول والجاليات الأخرى.[9]

ويمكننا القول أن هذا الشكل من الهجرة الخارجية قد يلحق ضرراً جسيماً بحقوق المهاجرين غير الشرعيين، فلا يستطيعون ممارسة حقوقهم السياسية أو المطالبة بها، والتي قد تكون من الأسباب التي أدت بهم لخوض هذه المغامرة، نتيجة فقدانها في بلدانهم الأم حتى لا تتكشف أمورهم ويتم تسفيرهم أو اعتقالهم، بسبب دخولهم

إلى هذه الدول بشكل غير قانوني وربما هم بالأساس هاجروا خوفاً من الاعتقال والاضطهاد الذي يمارس عليهم في بلدانهم الأصلية.

2-الآثار الاقتصادية

لا شك أن آثار الهجرة تختلف باختلاف طبيعتها القانونية، كما أنها تختلف باختلاف تخصصات المهاجرين ومستويات تأهيلهم العلمية والمهنية، وهذه الآثار لا تقتصر على طرف دون الآخر وإنما تطال جميع الأطراف (المرسلة والمضيفة) فبالنسبة للدول المرسلة فإنها ومع تزايد أعداد المهاجرين منها سوف تعاني من آثار سلبية كبيرة نتيجة فقدانها أهم عناصر القوى العاملة من الشباب النشيطين المؤهلين علمياً ومهنياً وحتى غير المؤهلين، مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتدمير جزء كبير من مواردها البشرية المتجسدة في العمالة المهاجرة نتيجة لعمل البعض من هذه العمالة في أعمال أدنى من مستوى تأهيلهم ومهاراتهم، كما أن التدفق غير المحسوب للمهاجرين من دول جنوب حوض المتوسط بشكله غير القانوني نحو دول شمال حوض المتوسط، له تداعيات سلبية على أبناء بلدانهم العاملين والمقيمين بشكل قانوني، بسبب قبولهم العمل بأجور أدنى مما هو في السوق أو بأي أجر كان نتيجة ظروفهم الصعبة التي أجبرتهم على الهجرة غير القانونية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان هؤلاء أعمالهم أو اضطرارهم للقبول بأجور أدنى من الأجور التي كانوا يتقاضونها من قبل.

وعلى الرغم من هذه الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المرسلة إلا أنه توجد هناك آثار إيجابية مهمة بالنسبة لها، حيث أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم لها أثر قوي على اقتصادها يفوق ما تتلقاه من مساعدات في مختلف المجالات، فهي تسهم في زيادة الاحتياطي من القطع الأجنبي، وتمويل مشاريع وخطط التنمية في المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي للمهاجرين وأسرهم وذلك من خلال زيادة حجم دخولهم ومدخراتهم وممتلكاتهم، وتحسين ظروفهم الحياتية بوجه عام.

أما فيما يخص دول الاستقبال فإن هذه البلدان تستفيد من العمال المهاجرين إلى حد كبير، وخصوصاً أصحاب المهن و الكفاءات العلمية فهذه الشريحة من العمالة تأتي جاهزة للإنتاج، لأن دولها قد قامت بالإنفاق على إعدادها وتأهيلها وهذه العملية مكلفة جداً تتطلب مبالغ طائلة قد تحملتها الدول المرسلة وهذا بحد ذاته يعتبر مكسب بالنسبة لدول الاستقبال، لأنها حصلت على ثروة بشرية مؤهلة ومنتجة دون أي عناء، وكذلك الأمر بالنسبة للعمالة العادية كونها تقبل العمل في الكثير من الأعمال التي تأنف عنها العمالة المحلية وبأجور منخفضة، فرؤوس الأموال الكبيرة في الدول المضيفة تجد في القوة العاملة الوافدة بنوعيها(المؤهلة، والعادية) متمماً للنشاطات الإنتاجية المختلفة، لأنها تؤمن فائضاً في إنتاج السلع والخدمات.[10]

وكذلك فإن الجزء الأكبر من دخل المهاجرين ينفق في بلدان المهجر نفسها لشراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيها، إضافة إلى هذا فإن تحويلات المهاجرين تساهم في تنشيط حركة الخدمات المصرفية و زيادة كفاءتها مما ينعكس بشكل إيجابي على تنمية هذا القطاع الخدمي، وأيضاً الاستفادة من هذه التحويلات من خلال توظيفها في الأسواق المالية والمشاريع الاستثمارية في هذه الدول أو إيداعها في بنوكها مما يعود بالنفع على اقتصادها.

3 – الآثار الاجتماعية و الثقافية

يؤدي انتقال الأفراد من بيئة اجتماعية إلى أخرى جديدة إلى حدوث تناقضات اجتماعية خطيرة، تؤثر على جميع الدول المعنية بالهجرة، وتؤثر بدورها أيضاً على المهاجرين أنفسهم بسبب ما يواجهونه من تباين في العادات والتقاليد والثقافات والقيم، والتنوع في العقائد الدينية والسياسية، والاختلاف في اللغات واللهجات، بالإضافة إلى ذلك ما يعانيه المهاجر من أزمة التفكك الأسري، وفي هذا الإطار يواجه المهاجر صعوبة في خلق التوافق والتعايش بين ما ورثه من قيم ومبادئ وعادات وتقاليد من مجتمعه الأصلي وبين ما هو طارئ ومتغير في بلاد الهجرة.

ويمكن القول أنه بقدر ما يكون التكيف صعباً بالنسبة للمهاجر الجديد يكون تقبل المجتمع الجديد لسلوك المهاجر على نفس الدرجة من الصعوبة، مما يؤدي إلى خلق حالة من التضاد وعدم الاندماج بين المهاجرين والبيئة الاجتماعية التي دخلوا إليها، وهذا ما يجعل المهاجرين يعيشون حالة من العزلة(الجيتو) التي تعني " الانعزال طوعاً أو كرهاً عن المجتمع المحيط، وتقليل نقاط وحالات التفاعل والتعايش معه إلى أقل حد ممكن"، مما يجعل العلاقة بين المهاجرين ومجتمعهم الجديد تتسم بالشك والقلق المتبادل وهذا ما يسيء للمهاجر العربي والمسلم، ويجعله محل قلق وشك بالنسبة لشعوب الدول المستقبلة.[11]

ويمكننا القول بأن ارتفاع وتيرة التوتر والقلق والتمييز التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء الأعمال الإرهابية والتخريبية في دول الاستقبال ناتج بالدرجة الأولى عن الصراع الثقافي والعرقي وعدم الانسجام الثقافي والحضاري بين المهاجرين وشعوب هذه الدول.

ولكن على الرغم من تلك الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية إلا أنه توجد لها آثار إيجابية تنعكس على أطرافها(المرسل والمستقبل)، فهي تلعب في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في عملية التواصل والتبادل الثقافي والحضاري وتعزيز الروابط بين ضفتي المتوسط، وتساهم أيضاً في إعادة التوازن الديمغرافي بينهما، باعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني من تراجع كبير في النمو السكاني، حيث أن نسبة المسنين من القوة العاملة قد تصل إلى(32)% من إجمالي السكان، وأن نسبة الشباب ستنخفض بمقدار(18) % من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2025 بحسب توقعات المفوضية الأوروبية.[12]

وهذا ما يعني أن أوروبا سوف تحتاج في المستقبل إلى أعداد كبيرة من المهاجرين من أجل أن تحافظ على استمرارية العمل والإنتاج وتوفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن، وبالتالي ستكون الهجرة غير الشرعية قد أنقذت المجتمع الأوروبي من هذا الخطر الكبير الذي لا يمكن تداركه بالاعتماد على شعب أوروبا الكهل، كما أن الهجرة غير الشرعية تشكل خطراً بالنسبة لدول الاستقبال لأنها غالباً ما تكون مصدراً من مصادر نقل الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار والانتقال مثل الإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، لأن غالبية المهاجرون يدخلون بطرق غير قانونية أي أنهم غير خاضعين لفحوصات طبية تؤكد سلامتهم من الأمراض السارية التي تنتشر بالعدوى.

رابعاً- التدابير المتخذة حيال الهجرة غير الشرعية

إن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسؤولية أحادية الجانب يُعنى بها طرف دون آخر، وإنما هي مسؤولية جماعية تُعنى بها جميع دول حوض المتوسط الشمالية منها والجنوبية، لذلك نستعرض أهم التدابير المتخذة من قبل دول حوض المتوسط للحد من هذه الظاهرة.

1- التدابير المتخذة من قبل الدول الأوروبية

إن ازدياد تدفق تيارات الهجرة غير المشروعة من دول جنوب المتوسط وشرقه إلى دول شمال المتوسط، أدى إلى تصاعد مطالب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول للحد من هذه التدفقات وطرد المهاجرين منها، لاعتقادهم بأن الهجرة غير الشرعية هي سبب ظهور الإرهاب في أوروبا، كما أنها تؤثر سلباً على وضع اليد العاملة المحلية.

فقد أصدرت معظم الدول الأوروبية قوانين خاصة بالهجرة تتضمن عقوبات رادعة بحق المهاجرين للحد من تدفقهم إليها، كالحبس وفرض الغرامات الكبيرة على المخالفين بالإضافة إلى إجراءات أخرى سياسية واقتصادية وتشريعية.

وكذلك أبرمت الدول الأوروبية اتفاق "شينجن" في(1985/6/14) والذي تم تنفيذه في(1995/3/5)، حيث سمح بموجبه لرعايا الدول الموقعة عليه والأجانب المقيمين فيها إقامة قانونية التنقل بحرية بين أراضيها دون الحاجة إلى جوازات سفر أو تأشيرات دخول، فقد نصت المادة التاسعة من هذا الاتفاق على أن تتبع الدول الأعضاء سياسة واحدة في منح الأجانب تأشيرات الدخول إليها، وأن تتبنى نظام موحد في رقابة حدودها وأن تتبادل المعلومات بخصوص الأشخاص الممنوعين من السفر أو المطلوبين لدولهم أو دول أخرى. [13]

وبالرغم من نجاعة هذه السياسة في إنقاص أعداد طالبي اللجوء، إلا أنها لم تستطيع توفير الأمن للمواطنين وحمايتهم من مخاطر الأعمال الإرهابية، فقد شهدت أوروبا في ظل هذه السياسة العديد من الأعمال الإرهابية كتفجيرات مدريد ولندن، بالإضافة إلى تضاعف أعداد المهاجرين إليها.

ولهذا فقد أدركت الدول الأوروبية إن المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة غير مجدية لأنها لا تمس الأسباب التي ساهمت في نشوءها، فهناك أسباب قوية هي التي تدفع المهاجرين لترك أوطانهم ومنها الفقر والبطالة والتخلف وهذه الأسباب يجب معالجتها بشكل فوري عن طريق تقديم الدعم المادي لدول جنوب المتوسط وذلك بتخصيص مبالغ مالية كافية لإقامة مشروعات استثمارية تكون قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة وتحقق لها التنمية، لذلك فقد طلبت ايطاليا من دول الاتحاد الأوروبي تخصيص(1)% من ناتجها المحلي لتقديمه لدول شمال أفريقيا والدول الأفريقية الأخرى لإقامة مشروعات وأعمال ومعالجة البطالة والفقر فيها للحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال، كما خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ(500) مليون يورو عبر برنامج(ميدا) لتحقيق هذا الغرض، إلا أن هذا البرنامج يبدو متواضعاً في إمكانياته بالمقارنة بما تم تخصيصه للدول التي انضمت إلى الاتحاد بعد توسعه والذي يبلغ حوالي(10) مليارات يورو لدمج هذه الدول والتي يبلغ عددها عشرة دول.[14]

وبالرغم من تشديد الدول الأوروبية على موضوع ضبط الحدود ومنح التأشيرات وتشديدها في القوانين الخاصة بالهجرة إلا أنها لم تستطع الحد من هذه الظاهرة لأنه لا يمكن إغلاق الحدود أمام المهاجرين لأن الهجرة سوف

تبقى مستمرة إما بشكلها القانوني أو بشكلها غير المشروع أو من خلال الحصول على تأشيرة سياحية أو دراسية، بالإضافة إلى أنه ليس بإمكان أي دولة من دول أوروبا معالجة هذه الظاهرة بشكل فردي دون التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، لأن علاج هذه الظاهرة لا يقتصر على الحلول الأمنية فقط وإنما يحتاج أيضاً إلى رفد الحلول الأمنية بحلول اقتصادية تكون قادرة على تجفيف مصادر هذه الظاهرة.

2- التدابير المتخذة من قبل دول جنوب المتوسط

نتيجة الانتقاد الشديد والضغط المتواصل من قبل الدول الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط وخصوصاً دول شمال أفريقيا لوقف تدفقات الهجرة غير المشروعة التي تنطلق من أراضيها وإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة ومخاطرها والتي تعتبرها الدول الأوروبية قنبلة موقوتة تهدد أمنها واستقرارها، فقد عملت دول المغرب العربي على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها كمراقبة الحدود والمعابر وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة وتطوير أنظمة تبادل المعلومات الخاصة بالهجرة، ومن التشريعات التي تجرم الهجرة غير القانونية وتعاقب كل من يمارسها أو يعمل بها .

وقيامها باستخدام أسلوب التوعية عن طريق وسائل الإعلام من خلال عرض برامج إعلامية تبين أخطار الهجرة والنتائج التي تنجم عنها والتي غالباً ما تكون الموت أو السجن أو الترحيل.[15]

ويبدو مما سبق بأن الإجراءات التي اتخذتها دول جنوب المتوسط للحد من الهجرة غير الشرعية ومخاطرها قد اقتصرت على التدابير الأمنية والتشريعية، ولم تتطرق هذه الإجراءات إلى تدابير تساهم في معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة مثل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تؤمن من خلالها لشعوبها جميع متطلباتهم واحتياجاتهم السياسية والاقتصادية، كالديمقراطية والحريات والمستوى المعيشي الجيد.

3-التدابير المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية

لقد تبين للدول التي تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية أنه لا يمكن حل هذه المشكلة من خلال الجهود والتدابير الفردية، وإنما يكون الحل من خلال تضافر الجهود فيما بينها للتمكن من معالجة أسباب هذه الظاهرة، ولهذا فقد تم عقد العديد من الاتفاقات الجماعية الخاصة بمعالجة هذه المشكلة.

ومن أهم هذه الاتفاقات:

1- قمة (5+5) تونس (2002):

عقدت هذه القمة في تونس عام2000 بحضور خمساً من قادة دول شمال المتوسط، وخمساً من قادة دول جنوب المتوسط، لاتخاذ تدابير خاصة بمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر والتي تم التأكيد فيها على ضرورة تبادل المعلومات والخبرات بخصوص الهجرة، ومقاومة شبكات تهريب البشر وتفكيكها ومساعدة ضحايا هذه الشبكات والقيام بتدريب وتأهيل العاملين في هذا المجال للتمكن من مراقبة الحدود وضبطها، ودعم التشاور والتعاون لإدماج المهاجرين وأسرهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وواجباتهم في بلدان المهجر، وإثراء الحوار بين الدول المرسلة والمستقبلة لمعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقها.[16]

2- بيان الرباط (2006):

صدر هذا البيان عن القمة التي عقدت في الرباط بتاريخ(2006/7/13) تلبية لطلب نحو(60) دولة إفريقية وأوروبية من أجل مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا وتم التصديق عليه من قبل(57) وزيراً منهم (30) من الدول الأوروبية، و(27) من الدول الأفريقية، حيث تم الاتفاق بين الموقعين على التعاون في معالجة مشكلة الهجرة بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، ودعا هذا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية الأوروبية إلى تقديم كل الدعم والمساعدة لتنفيذ الخطة التي تم الاتفاق عليها، والتي تهدف إلى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين ودعم التعاون بين أجهزة الشرطة والسلطات القضائية للحد من الاتجار بالبشر وتفكيك الشبكات التي تعمل في مجال الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التأكيد على التعاون من أجل تحسين أحوال المهاجرين المادية من خلال تقديم قروض تشجيعية لهم.[17]

ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن إجراءات التعاون بين شمال وجنوب المتوسط للحد من الهجرة السرية كانت وقائية وليست علاجية، لأنها شددت على الجوانب الأمنية أكثر من الجوانب الأخرى التي لها دور أساسي في الحد من هذه الظاهرة، فلم تبذل جهود كافية لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول جنوب حوض المتوسط، فمعظم اللذين يهاجرون هم هاربون من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في أوطانهم الأم.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم تبين لنا:

1) لا تزال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوروبيين مشوهة وغير حقيقية، ولايزال الأوروبيون ينظرون إلى العربي المسلم على أنه متخلف ذو فكر متطرف وإرهابي.
2) رغم تقلص حجم الهجرة النظامية من دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة التشدد في الإجراءات الخاصة بالهجرة، إلا أن هذه الإجراءات زادت من حجم الهجرة غير الشرعية.
3) ترتبط الهجرة غير الشرعية عكساً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول حوض المتوسط الجنوبي.
4) تلعب التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في تحسين الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم الأم.

ثانياً- التوصيات :

1. قيام دول جنوب حوض المتوسط بإجراء الإصلاحات المطلوبة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والتربوية وخلق فرص عمل جديدة، للحد من هجرة الكفاءات العلمية والمهنية للخارج والاستفادة منها في الداخل.
2. قيام الدول الأوروبية بتقديم المساعدات المادية والتقنية الكافية لدول جنوب المتوسط لكي تتمكن من القيام بإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. تفعيل دور وسائل الإعلام العربية في تحسين صورة العرب والمسلمين أمام الرأي العام العالمي بشكل عام والأوروبي بشكل خاص.
4. توظيف التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في مشاريع استثمارية قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في دول جنوب حوض المتوسط .

المراجع العلمية :

1. **الطيف**، راضي عمارة محمد(2009)،"**ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي – دراسة حالة(ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار**"، بحث معد لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الدولية والاستراتيجية- قسم العلوم السياسية- أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، طرابلس.
2. **توفيق**، رواية(2007)،"**هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع**"، ورقة مقدمة لندوة(المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي)، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
3. **العيساني**، علي بن أحمد، 2006، **الهجرة في حوض المتوسط**، أعمال الندوة الثالثة الخاصة بمستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار و سياسة الجدار، مركز جامعة الدول العربية، تونس، ص 16
4. **بشير**، هشام، 2010- **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا(أسبابها – تداعياتها – سبل مواجهتها)** ، مجلة السياسة الدولية، العدد (179) ،المجلد (45)،ص170.
5. Mohamed Ennaceur (2000) , Le Bassin Mediterraneen un espace contraste " dans " Maurice Rieutord et Loin La spiere , Le Bassin Mediterranéen :un espace en quete de sens , Editions ,publisud ,paris , pp . 57- 76 .
6. **علي**، علي عبد القادر، 2009، "**ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية** "، ورقة مقدمة خلال ورشة عمل حول (**التنمية الاجتماعية من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية ودول الشرق المجاورة**) التي نظمتها اللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان و المؤسسة العربية للديمقراطية

بالتعاون مع منظمة لا سلم بدون عدالة و شبكة الشراكة من أجل الحوار الديمقراطي ، خلال الفترة 12 – 13 أكتوبر ، الدوحة، ص6 .

[7] **العص**، جمال و أخرون، 2006، **هجرة الكفاءات العلمية(النقل المعاكس للتكنولوجيا)**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية – المجلد(28)، العدد(1)، ص 94 – ص 95 .

8.**عتريسي**، طلال،2007، **الشباب العربي بين هجرتين**، مجلة شؤون عربية، العدد(132)، ص 65.

9. **مرسي**، مصطفى عبد العزيز، 2010- **متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم**، مجلة شؤون عربية، العدد(141)، ص99.

10. **موسى**، آمال، 2006، **(من هجرة المكان إلى المكانة)**، ورقة مقدمة لأعمال الندوة الثالثة حول(مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار ، تونس، ص48.

11. **فضل الله، حامد**، 2008، **المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني**، مجلة المستقبل العربي ، العدد(350) ص120 –ص 121.

12. **مرسي**، مصطفى عبد العزيز، 2010، **متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم** ،مجلة شؤون عربية، العدد(141)، ص101.

13. **سلام**، أحمد رشاد ، 2010، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية**، كتاب : مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، ص262.

14. **بو دينار**، سمير، 2008، **تأثير الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور**، ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج : مشكلات وحلول، جامعة الدول العربية، ص9.

15.**السرياني**، محمد محمود، 2010، **هجرات قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال والجنوب**، كتاب : مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض، ص190

[16] **أمين**، سني محمد، 2010 ، **دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي**، عن الموقع الالكتروني : www.maktoobblog.com

17.**عيد**، محمد فتحي، 2010، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص52. أنظر أيضاً : **الخشاني**، محمد(2009)، **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**، عن الموقع الإلكتروني : www.islamstory.com

Illegal immigration and its effects on the Mediterranean (Analytical study)

Suleiman Al-Abdullah
Graduate Student, Department of Economics and International Relations, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract

ıne phenomenon of illegal immigration is fator of concern for the Mediterranean countries of north and south, and this often affects on the relation between them. then, the European states regard this phenomenon is a means to transfer the extremist fundamentalist thought that helps in growth.
The terrorist move ments which forms a large danger on its security and stability.
While countries of Mediterranean South consider this phenomenon is a tool that contributes in lossing the most of their wealths and in lossing the scientific and professiond competencies that are capable to achieve its growth, prosperity and progress.
In the opposite of that, the remittances sent by the immigrants make a major role in improving the economic conditions in their home countries.

Received //2014
Accepted //2014

Illegal immigration and its effects on the Mediterranean (Analytical study)

Suleiman Al-Abdullah
Graduate Student, Department of Economics and International Relations, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract

The phenomenon of illegal immigration is fator of concern for the Mediterranean countries of north and south, and this often affects on the relation between them. then, the European states regard this phenomenon is a means to transfer the extremist fundamentalist thought that helps in growth.
The terrorist move ments which forms a large danger on its security and stability.
While countries of Mediterranean South consider this phenomenon is a tool that contributes in lossing the most of their wealths and in lossing the scientific and professiond competencies that are capable to achieve its growth, prosperity and progress.
In the opposite of that, the remittances sent by the immigrants make a major role in improving the economic conditions in their home countries.

Received //2014
Accepted //2014